مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

الأمن الوطني الكويتي (٢٠٢١-٢٠٣٠م):
«الخصوصية، والخصائص، والرؤية الاستراتيجية»

إعداد
د. محمد بدري عيد

التقرير الاستراتيجي
العدد (١٢)

أغسطس ٢٠٢١م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

الأمن الوطني الكويتي (٢٠٢١-٢٠٣٠م):

«الخصوصية، والخصائص، والرؤية الاستراتيجية»

إعـــداد

د. محمد بدري عيد

التقرير الاستراتيجي

العدد (١٢)

أغسطس ٢٠٢١م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت ـ ٢٠٢١

أُسس **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت** في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بشكل دوري بإصدار «**التقرير الاستراتيجي**» الذي يتناول القضايا الاستراتيجية التي تهم دولة الكويت والمنطقة. ويهدف المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم تحليل استراتيجي للقضايا والمستجدات المتعلقة بأمن المنطقة، ما يمكن أن يساهم في خدمة الباحثين والمهتمين في الشؤون الاستراتيجية. كما يسعى المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم الرؤى والتوصيات اللازمة لصناع القرار السياسي بما يخدم تحقيق المصلحة الاستراتيجية لدولة الكويت.

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. رشيد العنزي
نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب
مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس ـ كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبدالله محمد الهاجري
عميد كلية الآداب بالإنابة
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

أ. عبدالعزيز عبدالله السالم
رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معرفي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق ـ دولة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبدالله الغانم
مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية ـ دولة الكويت

د. غالب محمد العصيمي
وكيل وزارة الإعلام المساعد لقطاع السياحة
وزارة الإعلام ـ دولة الكويت

الفهرس	رقم الصفحة

- مقدِّمة ١١
- **أولاً**: مفهوم واقترابات الأمن المعاصر ١٣
- **ثانياً**: خصائص الأمن الوطني للدول الصُّغرى ١٨
- **ثالثاً**: خصوصية الأمن الوطني لدولة الكويت: ٢٤
- **رابعاً**: الرؤية الاستراتيجية المستقبلية للأمن الوطني الكويتي ٣١
- قائمة المراجع العربية والأجنبية ٣٧
- الهوامش ٤٣

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

مقدِّمة :

يعتبر الأمن الوطني قضية ذات أهمية بارزة، وأولوية قصوى بالنسبة لدولة الكويت، شأنها في ذلك شأن بقية دول العالم، على أن هناك حزمة من المعطيات والاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية التي تجعل من الأمن قضية حاكمة ومفصلية بالنسبة للكويت.

ويأتي في مقدمة هذه المعطيات والاعتبارات: الموقع الجغرافي الإستراتيجي، ومحدودية المساحة الجغرافية، وتعقد التركيبة السكانية (كمًّا وكيفًا)، والثقل النَّفطي، وخصوصية التفاعلات السياسية والاجتماعية الداخلية، فضلًا عن دقة وحساسية ارتباطات الكويت الإقليمية والتزاماتها الدولية.

بالإضافة إلى ما باتت تحمله التغيرات العالمية المتسارعة من تحديات كبيرة وتهديدات جديدة شديدة التدمير، ومباشرة المواجهة، وسريعة الحدوث، مما يُعظم من أهمية البُعْدِ الأمني لوظيفة الدولة الحديثة، في ظل معطيات وتداعيات وتفاعلات المشهد السياسي المحلي والإقليمي والعالمي، الذي يفرض على الدولة الاستعداد الدائم واليقظة المستمرة، لمواجهة مصادر تهديد أمنها الوطني.

ولا شك أن الدول صغيرة الحجم ذات الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية العالمية - كما هو الحال بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ومن بينها الكويت - هي الأكثر عرضة للتهديدات: الخارجية والداخلية.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

ويُحتم هذا الأمر على هذه الفئة من الدول، أن تكون أكثر حرصًا واهتمامًا بتحديد مصادر تهديد أمنها وأسبابها، وتشخيص طبيعته وأبعاده، وأن تضع قضية الأمن الوطني، كقضية محورية وذات أولوية قصوى في سُلَّم أولوياتها الوطنية.

وتبدو أهمية هذا الحرص والاهتمام بالنظر إلى تعدُّد وتنوع التحديات والتهديدات التي أصبحت تزدحم بها البيئة الأمنية الإستراتيجية للأمن الوطني الكويتي مع بداية العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين.

تأسيسًا على ذلك، تجتهد هذه الورقة البحثية في تبيان خصوصية الأمن الوطني لدولة الكويت، واستعراض الخصائص والسمات الأساسية لهذا الأمن، مرورًا بتسليط الضَّوء على أبرز قضاياه المرجحة خلال السنوات العشر المقبلة، وصولًا إلى استشراف ملامح ومرتكزات الرؤية الإستراتيجية المقترحة لأمن الكويت الوطني.

أولًا- مفهوم واقترابات الأمن المعاصر:

تعتبر أدبيات العلوم السياسية والأمن الإستراتيجي أن مهمة الأمن تأتي في المرتبة الأولى ضمن أولويات عمل وظائف الدولة؛ لأنها تمثل شرطًا مسبقًا لأداء باقي الوظائف، وعليه فإن حماية الأمن تمثل حجر الزاوية في عملية قياس فشل أو نجاح أي دولة[1].

وقد ظهرت دراسات الأمن القومي كحقل أكاديمي رصين في أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين بالتوازي مع صعود النظرية الواقعية أو التقليدية في دراسة العلاقات الدولية خاصة في كتابات كل من: إدوارد كار، وهانز مورغنثاو، والتي عكست أجواء الاستقطاب الثنائي إبان فترة الحرب الباردة.

وعلى مدى عقود، انحصر نطاق اهتمام الدراسات الأمنية خلال الحرب الباردة على التعريف الضيق للأمن من منطلق بعده العسكري ومحورية دور الدولة، فاعتبر مفهوم أمن الدولة هو التصوُّر الأمثل للأمن لكونه يتماشى مع التهديدات الأمنية في ظل عالم ثنائي القطبية.

كما نظر هذا الاقتراب التقليدي إلى الوسائل العسكرية وحدها باعتبارها الوسائل المتاحة أمام الدولة الوطنية لتحقيق أهدافها.

ويحصر أنصار هذا الاقتراب مفهوم الأمن في قدرة الدولة على الحفاظ على بقائها واستقلالها السياسي ووحدة أقاليمها في ظل نظام دولي يتميز

بالفوضى بالنظر لعدم وجود سلطة عُليا تستطيع فرض هيمنتها على جميع الدول [٢].

ومن ثَمَّ، غلبت على الإسهامات النظرية في مجال الأمن قضايا: سباق التسلُّح، والتوازن النَّووي، وبناء الأحلاف العسكرية، وأصبحت هذه الإسهامات مرادفة للدراسات الاستراتيجية.

غير أن اقترابات دراسة مفهوم الأمن شهدت تطورًا نوعيًّا منذ نهاية الحرب الباردة بفعل ظهور فواعل جديدة أصبح تأثيرها يتجاوز تأثير الدولة القومية ممَّا استدعى مراجعة أدبيات نظرية العلاقات الدولية من جهة والتحول في الدراسات الأمنية ومن ثَمَّ التحول في المفهوم المعاصر للأمن من جهة أُخرى [٣].

ونتيجة لهذه التطورات والمراجعات، شهد حقل دراسات الأمن الدولي إسهامات فكرية جديدة أدَّت إلى تغيُّر جذري في معالم هذا الحقل العلمي، لاسيما ما أنتجته مدارس فكرية أوروبية، كمدارس: باريس، وويلز، وكوبنهاجن، والتي شكَّلت معًا ما بات يعرف بالاقتراب النقدي في الدراسات الأمنية.

١. مدرسة باريس:

تركز أدبيات هذه المدرسة الفكرية على إشكاليات الأمن الداخلي أو المجتمعي، وتناول الأمن كتقنية للحكم؛ بمعنى ممارسة الضبط الاجتماعي باستعمال التكنولوجيا، من قبيل: أجهزة تحديد الهوية، والمراقبة عن بعد وغيرها [٤].

وتدعو مدرسة باريس إلى توسيع أجندة البحث في الدراسات الأمنية لتشمل الاهتمام بالمستويات الدنيا للعنف غير البنيوي بدلًا من التركيز على الأشكال التقليدية للعنف السياسي كالحروب، والنزاعات المسلحة بمختلف تصنيفاتها، وتشمل هذه المستويات الدُّنيا من العنف: الجريمة، والاغتيالات، والاختطاف، والتعذيب وغيرها، فضلًا عن التهديدات الناجمة عن انخفاض درجة أو انعدام الأمن المجتمعي: كالهجرة - اللجوء، والجريمة المنظمة، وأعمال الاحتجاج والشغب [٥].

ويجادل أنصار هذه المدرسة بضرورة اندماج مجالي الأمن الداخلي والخارجي، وذلك بالنظر إلى تضاؤل فكرة الحدود في ظل ظاهرة العولمة ممَّا يستدعي إلغاء التمييز التقليدي بين ظواهر الحرب والدفاع من جهة، وبين ظواهر الجريمة وانعدام الأمن الداخلي من جهة أُخرى [٦].

٢. مدرسة (ويلز):

تركَّزت أدبيات هذه المدرسة الفكرية في إعادة تعريفها للأمن على فكرة الانعتاق، القائمة على الحرية من جميع القيود وكافَّة أشكال الاستبداد السياسي والاستغلال الاقتصادي.

ويرى منظرو هذه المدرسة- من أمثال: كين بوث، وهور كهايمر- أن الأفراد هم الموضوع المرجعي أو الوحدة المرجعية للأمن، وتعتبر هذه المدرسة أن الدولة تكون أحيانًا سبب انعدام الأمن، وبالتالي فإن وضع الفرد كمرجعية مركزية لتحليل الأمن يؤدي إلى تسليط الضوء على مجموعة جديدة من التهديدات كالعنف الجسدي، والاضطهاد، والتهميش والبطالة.

وبهذا المعنى فإن الأمن يعني كفاح الأفراد المستمر للانعتاق من مثل هذه الظروف [٧].

٣. مدرسة كوبنهاغن:

تعتبر مدرسة كوبنهاغن لأبحاث السلام والأمن من أبرز المدارس التي قدمت إسهامات في الدراسات الأمنية في إطار النظريات النقدية، حيث تعتبر أولى المدارس الفكرية التي دعت إلى مراجعة مفهوم الأمن وتوسيعه إلى أبعاد أخرى بما يتجاوز الجانب العسكري، للتعامل مع طبيعة التهديدات الجديدة، ليتجاوز بذلك التهديدات الموجهة إلى الدولة (الموضوع المرجعي التقليدي للدراسات الأمنية الواقعية) نحو الكيانات والتنظيمات الاجتماعية الأُخرى التي تعرض نفسها كمراكز جديدة للتهديد.

وتمثل المدرسة دراسات لعدد من الرواد، في مقدمتهم باري بوزان، الذي أمدها بأصولها التنظيرية من خلال مؤلفه المعنون: «الناس، والدولة، والخوف: إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية».

وينطلق منظور كوبنهاغن للأمن من تعريف باري بوزان للأمن على أنه: «العمل على التحرُّر من التهديد»، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن يعبر عن قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية [٨].

وتحدد مدرسة كوبنهاغن خمسة قطاعات رئيسة للأمن، هي: المجال السياسي، والاقتصادي، والعسكري، والمجتمعي، والبيئي. ومن أبرز إسهاماتها أنها أولت اهتماما كبيرًا للبُعْد الإقليمي للأمن، بعدما تجاهلت الدراسات التقليدية المحيط الإقليمي للمشاكل الأمنية.

في ضوء ما سبق، فإن مفهومًا للأمن بمعناه الإستراتيجي العام، يُمكن أن يُعرف بأنه:

مجموعة المبادئ والقيم الأخلاقية والأهداف الاستراتيجية والسياسات الحاكمة، وتأمين قدرات الحفاظ على وجود الدولة، وإمكانات تلبية احتياجاتها، وضمان مصالحها الحيوية، وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة، داخليًّا وخارجيًّا.

وفيما يخصُّ مفهوم الأمن الوطني لدولة الكويت، نجد أنه من الناحية العملية، يأخذ بمفهوم الأمن الشامل، بما يعنيه من تعدُّد أبعاده السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ومراعاته للأبعاد الإقليمية والدولية المباشرة وغير المباشرة للأمن الوطني.

ثانيًا- خصائص الأمن الوطني للدول الصُّغرى:

يُصنف باحثو العلوم السياسية والإستراتيجية الدول داخل هيكل النظام الدولي المعاصر، إلى أربعة مستويات أساسية، هي: الدول الكُبرى أو العظمي، والدول الكبيرة، والدول المتوسطة، والدول الصَّغيرة، ويضيف بعض الباحثين مستوى خامس يسمى «الدول بالغة الصغر» [٩].

ويستند هذا التصنيف إلى عدد من الخصائص والسمات الثابتة والمتغيرة، والتي تتمثَّل في مكونات وعناصر القوة الشاملة التي تتمتَّع بها كل دولة.

ونظرًا لعدم وجود تعريف جامع مانع؛ فقد اعتمد وصف الدول الصَّغيرة على معياري السكان والمساحة الجغرافية، وبالتالي يكتسب الأمن خصوصية متعاظمة بالنسبة لهذه الدول مقارنةً بغيرها من الدول الكُبرى والمتوسطة في النظام الدولي.

غير أن الخبرة التاريخية والشواهد المعاصرة تشيران- بحسب بعض خبراء الإستراتيجية وباحثي العلوم السياسية- إلى أنه باستطاعة الدول الصَّغيرة تأمين قوة ردع عسكرية ذاتية إلى حد بعيد، كما أنه بإمكانها التأثير في الشؤون الإقليمية والدولية، وإطلاق آفاق حركتها الدبلوماسية وعلاقاتها الخارجية، في حال امتلاكها للقدرات الاقتصادية، والعلمية، والتكنولوجية، والموارد البشرية المنتجة؛ وكان لديها القيادة السياسية الرشيدة والإرادة القوية [١٠].

ولذلك نرى أنه ليس من الوجاهة العلمية اعتبار «صغر الدولة» أداة تحليلية لفهم السلوك الخارجي للدولة، والحكم على فاعلية دورها، وحيوية تأثيرها، وقوة شوكتها في الشؤون الدولية ومن المنظور الأمني الإستراتيجي، يُمكن تحديد مجموعة من الخصائص والسمات المشتركة للدول الصَّغيرة، على النحو التَّالي:

١. «قدسية» مفهوم الأمن:

الدول صغيرة الحجم باتت تواجه تحديات وصعوبات كبيرة، للتنافس والعمل في إطار هذا المسرح العالمي- الذي يتَّسم بشدة الازدحام، ويعجُّ بالصراعات- من أجل توفير المقومات الأساسية والمتطلبات الضرورية اللازمة لبناء القدرة الذَّاتية؛ لمواجهة التهديدات الحالية والمحتملة.

وهو الأمر الذي زاد من هشاشة الأمن الوطني للدول الصَّغيرة وحساسيتها المفرطة من القضايا ذات الصلة بالأمن، وجعل من المتحتم عليها إيلاء اهتمامًا متعاظمًا بتحقيق أمنها، وصونه، بكافة الوسائل الممكنة والمتاحة، باعتباره «أولوية الأولويات» في جدول أعمال الدولة، وعلى نحو أكسب قضايا الأمن الخارجي والداخلي «قدسية» معينة في الوعي المجتمعي العام لهذه الدول.

٢. الارتباط العضوي والوثيق بين السياسة الخارجية والأمن الوطني:

إذ إن حدود دور الدولة الصَّغيرة وآفاق حركتها الخارجية تتمركز حول ذاتها، وتعتبر جزءًا من عملية بناء الدولة المستمر، والحفاظ على أمنها الوطني، وصون هوية الدولة والمجتمع[١١].

على أنَّ الممارسة الدولية، في الماضي والحاضر، تشير إلى وجود حالات- وإن كانت محدودة وليست نادرة- تفرض بعض الظروف الإقليمية والدولية على الدولة الصَّغيرة الاضطلاع بدور خارجي يتجاوز حدود إمكاناتها وقدراتها الذاتية؛ وذلك لتعزيز أمنها والحفاظ على استمرارية بقائها، وذلك من خلال تنشيط سياستها الخارجية، وتوسيع لآفاق تفاعلاتها مع القضايا الدولية الإنسانية، وقد يكون ذلك لفترة زمنية مؤقتة، وربما يمتد لفترات أطول، إذا كانت الدولة الصغيرة تتحرك وفقًا لأهداف إنسانية وسياسية سامية، وانطلاقًا من وسائل وأدوات نبيلة، ومن ثَمَّ تخلق ثقلًا سياسيًّا لها، في المحافل الدولية على جميع المستويات[١٢].

وتُعَدُّ دولة الكويت نموذجًا في هذا الإطار، ذلك أن موقعها الجغرافي الإستراتيجي الحاكم جعلها عرضةً للتهديدات الخارجية منذُ نشأتها، وقد تعاظمت هذه التهديدات بعد الاستقلال عام ١٩٦١م، وصولًا إلى الغزو العراقي الغاشم عام ١٩٩٠م.

وقد حفَّزت هذه التهديدات المتواترة دولة الكويت على بلورة وتبنى إستراتيجية دبلوماسية راشدة وفعَّالة على المسرح السياسي الدولي، ممَّا جعل لها وزنًا وثقلًا سياسيًّا إقليميًّا ودوليًّا، بما مكَّنها من تكوين وحشد أكبر إجماع دولي من حيث العدد، وأقوى تحالف من حيث القناعة والإصرار والفعل داخل النظام العالمي، ووفقًا للقانون الدولي؛ ممَّا حقَّق تحرير دولة الكويت وعودة شرعيتها وشعبها وسيادتها على كامل أراضيها، في غضون فترة لم تتجاوز الـ ٧ أشهر، في سابقة هي الأولى من نوعها في التَّاريخ المعاصر.

وبالعكس، فإن الأدوار المغامرة غير الرشيدة للدولة الصَّغيرة على الصَّعيد الخارجي تلاقي الفشل السريع، وقد يترتب عليها نتائج تلحق أضرارًا بالغة بالدولة والمجتمع، إن عاجلًا أو آجلًا.

٣. الحساسية المفرطة للموقع الجغرافي:

يمثل موقع الدول الصَّغيرة يمثل بدايةً ومصدرًا لمشاكل سياسية واقتصادية وأمنية، على المستويين: الدَّاخلي والخارجي، تهدد أمنها الوطني؛ حيث إن بعض الدول صغيرة الحجم عرضةً لاختراق نسيجها الاجتماعي والسياسي من قِبَل دول الجوار التي تفوقها من حيث الحجم وعدد السكان، نظرًا للتداخل بين المكونات الاجتماعية والمفاهيم والتوجُّهات السياسية والمعتقدات الدينية والطائفية وكذلك التداخل السكاني، مما ينعكس سلبًا على أداء مكونات الدولة السياسية.

وعادة ما تكون هناك مشاكل حدودية ومصالح اقتصادية وسياسية متعارضة ومتضاربة، وكذلك توجد اختلافات أيديولوجية أو دينية أو طائفية بين دول الجوار، وهو ما يمثل مصدر تهديد لأمن الدولة الصَّغيرة، وهاجسًا مستمرًّا لعدم الاستقرار بها، كما أنَّ الدول الغنية صغيرة الحجم أكثر عرضةً وجذبًا لمصادر التهديد الإقليمية والدولية، كما هو حال دول مجلس التعاون الخليجي، منفردة ومجتمعة.

٤. ضآلة القدرات البشرية العسكرية:

يجعل عدد السكان المحدود، من الصُّعوبة بمكان على الدول صغيرة الحجم تجنيد عدد كبير من المواطنين، لاسيما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنَّ التَّجنيد ليس إلزاميًّا في كل دول العالم أو بنفس الدرجة من النَّجاح، فهناك

بعض التجارب غير النَّاجحة من حيث نظم وقوانين وإجراءات التجنيد الإلزامي. كما يلعب التَّوزيع النوعي للسكان (ذكور وإناث)، وكذلك التوزيع العمري (أطفال، شباب، كهول، وكبار السن)، دورًا مؤثرًا في هذا الصَّدد.

٥. محدودية هامش المناورة على الصعيد الخارجي (الإقليمي والدولي):

الدول الصَّغيرة لا تملك، في الأغلب الأعم آفاقًا واسعةً للمناورة في حركتها السياسية؛ ذلك أن هذه الدول غالبًا ما تكون شديدة التَّأثر بالمعطيات والتطورات في محيطها الإقليمي والدولي، والتي تلقي بتداعياتها على قراراتها، لاسيما فيما يتصل بسياستها الخارجية، وكما تؤثر على قضايا أمنها الوطني، ودورها في التغيرات والتحوُّلات في المسرح السياسي الإقليمي والدولي.

ومن أمثلة هذه المعطيات والتَّطورات: تداعيات توازن القوى القائم في الإقليم الجغرافي للدولة الصَّغيرة، وطبيعة تفاعلات الصراع أو التَّعاون بين القوى الإقليمية الكُبرى المتنافسة، وماهية التوجُّهات الاستراتيجية لهذه القوى من حيث الهيمنة والسيطرة الإقليمية، وطبيعة النظام الدولي السائد، ونمط التفاعلات داخل النظام العالمي في ظل القانون الدولي، على اعتبار أنَّ النظام العالمي والقانون الدولي أصبحا ملاذًا آمنًا لمواجهة التَّهديدات الخارجية، ليس فقط للدول صغيرة الحجم، بل لجميع دول العالم بما فيها الدُّول الكُبرى.

وقد توفر كل هذه المتغيرات الإقليمية والدولية أو بعضها- فرصًا مواتية لصناع القرار في الدول الصغيرة؛ وقد تفرض عليهم قيودًا وتحديات ضاغطة وهو الأمر الغالب، ومن ثَمَّ تزيد أو تقلص من هامش الحركة

السياسية المتاحة للدولة وأمنها الوطني داخليًّا وخارجيًّا، حيث أصبح التدخُّل الخارجي مألوفًا ومتداولًا، بدعوى الحرب على الإرهاب والدفاع عن حقوق الإنسان، وتحت ستار تطبيق مبادئ الديمقراطية، وتوفير العيش الكريم وتأمين الحريات التي تطالبُ بها الشعوب.

٦. تشترك الدول الصَّغيرة في عدَّة سمات تمثل قيودًا عليها من النَّاحية الاقتصادية، وذلك بغض النَّظر عن مستوى الثروة الاقتصادية والمالية التي تملكها كل دولة:

وتتمثَّل أهم هذه السمات في التَّالي:

أ) - ضيق قاعدة الإنتاج الاقتصادي من حيث الكم والكيف.

ب) - الاعتماد على مورد وحيد للدَّخل الوطني؛ ممَّا يجعلها عرضة لمتطلبات السُّوق وقيودها، وأحكام العرض والطلب، وبما يؤدي إلى أزمات ومشاكل مالية، يصعب على هذه الدول مواجهتها والتحكُّم في مساراتها أو ضبط تداعياتها، وخاصةً عندما يخضع هذا المورد الوحيد لتقلبات الأسعار وفقًا للأوضاع والظُّروف السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية.

ج) - الانفتاح التجاري على المحيط الإقليمي والدولي، ورغم أنه يمثل ميزة تنافسية مهمَّة، فإن له أضرارًا بالغة، تتمثَّل في جعل هذه الدول أكثر عرضةً للأزمات والصَّدمات المالية الخارجية من خلال حجم التبادل التجاري الكبير مع الخارج [١٣].

د) - تعاني الدُّول الصغيرة في الأغلب من شدة تقلُّبات النمو الاقتصادي، وهو الأمر الذي يؤدي على المدى الطويل إلى إعاقة النمو، وزيادة تفاوت الدَّخل بين شرائح المجتمع [١٤].

ثالثًا ـ خصوصية الأمن الوطني لدولة الكويت:

يُعَدُّ الأمن الوطني قضية ذات أهمية بارزة وأولوية قصوى بالنسبة لدولة الكويت، شأنها في ذلك شأن بقية دول العالم، غير أنَّ جملة من المعطيات المحلية والإقليمية والدولية تزيد من حساسية وأهمية قضية الأمن الوطني، وتجعله هاجسًا دائمًا، وأن يكتسب قدسيَّة معيَّنة على مختلف المستويات الرسمية والشعبية، باعتباره مسألة وجود وبقاء، وهو بهذا المعنى يتعيَّن أن يتقدَّم سُلَّم أولويات الدولة والمجتمع.

ولذلك تكتسب قضية تحقيق الأمن وصونه في حده الأقصى أهمية بالغة الخصوصية في ضوء مجموعة من الخصائص والاعتبارات والمعطيات الموضوعية المتصلة بطبيعة مكونات الكويت: الحضارية والجغرافية والديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية من جهة، والثوابت والمتغيرات الإقليمية والدولية من جهة أُخرى.

وتُعَدُّ الكويت دولة صغيرة الحجم، فوفقًا لأبرز معيارين لوصف الدُّول الصَّغيرة، في أدبيات العلوم السياسية والإستراتيجية، وهما: المساحة الجغرافية (إذ تبلغ مساحتها ١٨١ ,١٧ ألف كيلو متر مربع)، وعدد السكان (بلغ عدد سكانها بنهاية ٢٠٢٠م نحو ٤ ملايين و٦٧١ ألف نسمة، يمثل المواطنون منهم ما نسبته ٣ ,٣١٪ تقريبًا) [١٥]، وفقًا لأحدث البيانات الديمغرافية الصَّادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية والإدارة المركزية للإحصاء.

وبالرغم من تعدُّد تعريفات مفهوم الأمن الوطني في دوائر المعارف والموسوعات العربية والأجنبية، وكثرة تداوله ضمن أدبيات النُّظم السياسية والعلاقات الدولية، إلَّا أن أقرب التعريفات لواقع دولة الكويت بمعطياته وإشكالياته المشار إليها هو التعريف الذي تعكسه خلاصات تجارب وخبرة وواقع الدول الصُّغرى التي تشابه الحالة الأمنية الكويتية من حيث وجود تهديدات إستراتيجية خارجية دائمة تهدد الوضع السيادي للدولة، ومعضلات أمنية في الداخل متشابكة تقلق الاستقرار السياسي، ومنظومة التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية.

١. ثوابت وأساسيات الأمن الوطني الكويتي:

تشمل هذه الثوابت كافَّة القضايا التي تحظى بإجماع وطني عام عليها، بما يجعل لها الأولوية المطلقة باعتبارها غايات قومية عُليا، ويضمن لها قدسيَّة واحترامًا غير قابلين للنقاش أو المجادلة. ويتدرج تحت هذه الثَّوابت والأساسيات القضايا الوطنية التَّالية:

أ) - على صعيد الأمن الخارجي:

- توطيد ودعم أواصر العلاقات الأخوية وروابط التَّعاون والتنسيق في كافَّة المجالات وعلى جميع المستويات مع دول مجلس التَّعاون لدول الخليج العربية.
- تعزيز العمق العربي للأمن الخليجي، نظرًا للارتباط العضوي بين أمن الخليج والأمن العربي.

- مد جسور التَّعاون مع دول الجوار الجغرافي ذات الارتباط المباشر بالأمن الوطني لدولة الكويت، مع الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع دول الجوار الآسيوي غير المباشر.
- الاحتفاظ بعلاقات متينة وشراكات إستراتيجية مع القوى الدولية الكُبرى والمؤثرة عالميًّا، وفي مقدمتها: الولايات المتحدة الأميركية، وروسيا، والصين، ودول الترويكا الأوروبية: (بريطانيا، وفرنسا وألمانيا).
- الحفاظ على علاقات متكافئة ومتوازنة دوليًّا وعربيًّا وإقليميًّا وإسلاميًّا.

ب) - على صعيد الأمن الداخلي:

- حماية المصالح العُليا والقيم الوطنية للدولة.
- الحفاظ على استقرار واستمرارية نظام ومؤسسة الحكم وفقًا للقواعد الدستورية والثوابت التَّاريخية.
- تعزيز القدرات الدفاعية الذاتية.
- ضمان صيانة الدستور، واحترام سيادة القانون، وتوفير مناخ سياسي واجتماعي داعم للتَّنمية والنهوض، وضمان عدم الخروج على مقومات الاستقرار الدَّاخلي.
- تعزيز ديمومة الثقة بالدولة ومؤسساتها وأجهزتها.
- صون الاستقرار الداخلي ومحاربة كل ما يثير التمييز الاجتماعي (عقائدي أو قبلي أو عرقي) قد يمسُّ أو يؤثر على أواصر الوحدة الوطنية.

- الوصول إلى تركيبة سكانية مجتمعية متوازنة كمًّا وكيفًا.
- الحفاظ على الثَّوابت والأعراف العامَّة، ودعم منظومة القيم الأصيلة في المجتمع، ومكافحة كافَّة الظواهر التي تؤثر بالسَّلب في انتماء وولاء وعقلية ووجدان المواطن الكويتي ومبادئه وأهدافه وطموحاته.
- تحقيق اقتصاد متوازن، وتأمين أداء اقتصادي يحافظ على الثروات الطبيعية للبلاد، ويوفر مستوى معيشي لائقًا للمواطنين، مع السعي إلى تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدَّخل القومي.

٢. قضايا الأمن الوطني الكويتي:

ثمة مجموعة من القضايا الجوهرية: داخليًّا وخارجيًّا، المرشح أن تشغل قائمة أولويات وعمل الأمن الوطني لدولة الكويت خلال العقد الحالي، والتي يُمكن إيجازها على النحو التَّالي:

أ) - قضايا الأمن الدَّاخلي:

مشكلة غير محددي الجنسية (البدون) وتبعاتها السياسية والأمنية والاجتماعية، وتنويع مصادر الدخل الوطني بدلًا من استمرار الاعتماد على مصدر ريعي وحيد ممثلًا في النَّفط، وتطوير الجهاز الإداري للدولة، ومكافحة الفساد، وتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإشراف والمتابعة في الإدارات الحكومية وقواعد وآليات المحاسبة، وتعزيز الاستقرار الأُسري بالنظر إلى ارتفاع معدلات الانفصال الأسرى (الطلاق)، والحد من معدلات الجريمة، وإعادة التَّوازن إلى التركيبة السكانية.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

ب) - قضايا الأمن الخارجي:

- **خليجيًّا:** مستقبل مسيرة التكامل الخليجي ممثَّلةً في مجلس التَّعاون لدول الخليج العربية، ويشمل ذلك: العلاقات البينية الثُّنائية بين دوله الست أي العلاقات الخليجية ـ الخليجية لاسيما في ضوء الأزمات الأخيرة، والعلاقات الجماعية على مستوى المجلس ككل.
- **إقليميًّا:** يغلب جانب التَّحديات على هذا الصعيد، وذلك بالنظر إلى التطورات الإقليمية والدولية التي تلقي بظلالها وتداعياتها، على الأمن الوطني الكويتي، ومجمل حركة الدولة: داخليًّا وخارجيًّا.

إذ تشهد دول الجوار الجغرافي المباشر تطورات وتحوُّلات دراماتيكية، من المتوقَّع أن يكون لها تأثيرات جيوسياسية عميقة على توازن القوى في المنطقة، حيث تشير قراءة «خريطة التوتر» الإقليمية إلى وجود تحديات متصاعدة ومرشحة للاستمرار في الفترة المقبلة لاسيما في كل من: العراق، واليمن، وهي التحديات التي تتمثَّل في مخاطر الانتشار الجغرافي للإرهاب، والطائفية السياسية، بالإضافة إلى إعادة هيكلة توازن القوى في المنطقة لصالح دول لديها طموحات السيطرة وبسط النفوذ الإقليمي.

فما يزال العراق في مفترق طرق، ويبدو من الوجهة الاستراتيجية محمَّلًا بعوامل قلق ومصادر تهديد للأمن الإقليمي. ومن جهة ثانية، فإن عدم الاستقرار السياسي والأمني المزمن في اليمن ومخاطر تفككه وافتقاره للاندماج الاجتماعي، ما يزال مصدرًا لتهديد أمن دول الخليج بما فيها الكويت، وخاصةً بالنظر إلى تداخل أبعاد إقليمية في النزاعات المسلحة داخل اليمن، واكتساب بعضها بُعْدًا مذهبيًّا خطيرًا، وبما يهدد بتحول اليمن إلى ساحة لنفوذ وتصارع قوى إقليمية في المنطقة وبخاصة إيران.

كما يمثل مستقبل البرنامج النَّووي والصاروخي لإيران ملفًّا بالغ الخطورة والأهمية للأمن الوطني الكويتي ولمجمل الأمن في الخليج والمنطقة.

ويرتبط بذلك أيضًا، مستقبل النظام السياسي لإيران، حيث شهدت إيران متغيرًا مهمًّا على الصعيد السياسي خلال العام الجاري ٢٠٢١م، تمثَّل في الانتخابات الرئاسية التي جرت في يونيو الماضي، والتي أسفرت عن فوز المرشح المحافظ إبراهيم رئيسي.

ومن المهم تبين واستشراف تأثير هذا التطوُّر على السياسة الخارجية الإيرانية خلال الفترة المقبلة، حيث يوجد سيناريوهان: الأول هو أن يعزز فوز رئيسي بنية نظام ولاية الفقيه الموجود منذ عام ١٩٧٩م، لاسيما أن الرئيس الإيراني الجديد مقرَّب من خامنئي وأحد أهم أربع شخصيات مرشحة لخلافة خامنئي. ويرجح تحقُّق هذا السيناريو استمرار السياسة الخارجية الراهنة لطهران، وما يعنيه ذلك من احتمالات عدم الاستقرار الإقليمي.

أما السيناريو الآخر في هذا الصَّدد- وهو الأقل ترجيحًا- فيتمثَّل في احتمال أن يؤدي فوز رئيسي إلى احتجاجات شعبية قد تقود لزعزعة النظام ودفعه لتبني سياسات خارجية أكثر توازنًا، لاسيما بالتزامن مع الضغوطات الخارجية على نظام طهران.

- **عربيًّا**: مستقبل النظام الإقليمي العربي، وجامعة الدول العربية، ومستقبل المسار السياسي والأمني في دول عربية كُبرى خاصةً سورية التي تعاني من حالة عدم استقرار داخلي منذ أكثر من عقد مضى.

وتشهد الأزمة السورية حاليًّا لحظة من الجمود الميداني والغموض السياسي على نحو يزيد من حالة عدم اليقين الاستراتيجي بشأن مسارها في المستقبل المنظور.

فمن جهة أولى، أدَّت التطورات المتلاحقة في المنطقة إلى عدم الحسم العسكري من قِبَل دمشق لبعض المناطق التي ما تزال تحت سيطرة الجماعات المسلَّحة المعارضة (مثل: إدلب).

ومن جهة أُخرى، انحرفت المحادثات بين أطراف الأزمة عن (مسار جنيف) الذي تتبناه رسميًّا الأمم المتحدة، وتحوَّلت الأنظار والجهود إلى تفعيل (مسار الأستانة) الذي تضمنه وترعاه قوى دولية (روسيا) وإقليمية (إيران وتركيا) والتي لكل منها مصالحه وأجندته ومناطق نفوذه التي يسعى لتحقيقها بأقل كلفة سياسية وعسكرية ممكنة بغض النظر عن التداعيات المحتملة سواء على مستقبل الشعب السوري أو مستقبل الأمن والاستقرار في المنطقة.

- **دوليًّا**: تشهد البيئة العالمية تطورات مهمة منها: تداعيات فيروس «كوفيد-١٩» على مجمل العلاقات الدولية عمومًا، ومستقبل العلاقات الأمريكية-الروسية في مرحلة ما بعد ترامب، ومستقبل النظام الدولي على ضوء التغير الحاصل في توازنات القوى العالمي لاسيما بالنظر إلى الصعود المتنامي للصين.

رابعًا- الرؤية الإستراتيجية المستقبلية للأمن الوطني الكويتي:

١. سمات الرؤية الإستراتيجية المستقبلية للأمن الوطني الكويتي:

- الوعي التَّام بأن المرحلة الراهنة وفى المستقبل القريب تتَّسم بدرجة عالية من الدقة والحساسية من الناحية التاريخية والسياسية والأمنية والاستراتيجية؛ لما تنطوي عليه من متغيرات على المستويات كافَّة، محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، سيكون لها تداعياتها العميقة والمؤثرة على مسيرة ومستقبل الكويت - الدولة والمجتمع، على مدى عقود قادمة.
- الاعتماد على التحليل العلمي الموضوعي المنظَّم في متابعة ورصد وتحليل وتقييم كافَّة الأوضاع والظواهر السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والعسكرية والأمنية التي تمسُّ أو تهدد الأمن والاستقرار الوطني، أو تعيق حركة المجتمع التنموية، وإجراء الدراسات والبحوث اللازمة للإفادة من نتائجها وتحديد سُبُل التعامل مع الأمور في الوقت المناسب، وبالكيفية المطلوبة.
- تجنُّب الانطلاق من فرضيات رئيسة نظرية مسبقة عن الرؤية الأمنية في الحاضر والمستقبل ليتم فرضها على الواقع، وذلك حرصًا على الموضوعية في صياغة المعايير الحاكمة للرؤية الأمنية، ومن ثَمَّ يتم النظر للواقع الأمني للدولة كما هو ثم البحث في السُّبُل والأطر اللازمة للتعامل معه.

بعبارة أخرى، التعويل على النظرة البراجماتية للواقع الأمني بدلًا من الانطلاق من رؤى وتصورات وافتراضات تنظيرية أكاديمية، دون أن يعني

ذلك إهمال الأخيرة، بل إرجاءها لوضع فلسفة أمنية محكمة تعالج الواقع الأمني بعد تشخيصه عمليًّا.

- اعتبار التنمية الشاملة تعني إمكانية إحداث تغيير اجتماعي وإصلاحي تدريجي ليس فجائيًّا، وأنها أداة الدولة التنفيذية، التي تعكس قوتها، واستعدادها للدفاع عنها وحماية مصالحها الحيوية، وتحقيق أهدافها القومية.
- أن يكون الغرض النهائي من أي استراتيجية أمنية هو بلوغ الأمن القومي للدولة في حده الأقصى زمانًا ومكانًا، بل والأمن القومي المطلق إن أمكن ذلك. وتجنُّب السعي إلى تحقيقي الأمن القومي في حدوده الدُّنيا، إذ إن من شأن ذلك تعريض بقاء الدولة ذاته للضياع حال حدوث تغيرات فجائية أو غير متوقعة في المعادلات والاعتبارات الداخلية أو الخارجية المتحكمة في معادلة الأمن الوطني.
- إدراك المزايا التنافسية للكويت، والعمل على الاستفادة منها في خدمة المساعي والتحرك الإستراتيجي للدولة.
- إدراك وتقييم المصالح والتطلعات الإستراتيجية لدول المنطقة.

٢. مرتكزات الرؤية الإستراتيجية المستقبلية للأمن الوطني الكويتي:

تعتمد الرؤية الإستراتيجية للأمن الوطني لدولة الكويت خلال المرحلة المقبلة، منظورًا إستراتيجيًّا يستند إلى المرتكزات التَّالية:

- تأصيل مفهوم قدسيَّة الأمن الوطني، وجعله قطب الرحى والمحور الرئيس الذي تنطلق منه كل جهود التعامل الرسمية وغير الرسمية، مع كافَّة قضايا

وأمور الدولة والمجتمع الكويتي؛ وذلك لأن الخبرة التاريخية تثبت أن الأمن يتحقق أولًا وقبل كل شيء، بالدعم الجماهيري وليس بالدبابات فقط.

ومن هنا تبدو أهمية توافر ثقافة ووعي بقدسيَّة الأمن من قِبَل القيادات السياسية والإدارية والأمنية ومختلف شرائح الرأي العام ونخبه ومثقفيه حتى على مستوى المواطن العادي، ومن ثَمَّ ينبغي توفير الاهتمام الكافي من قِبَل المسؤولين بقضايا وأمور الأمن الوطني، وجعلها على سُلَّم أولويات الدول، بما يؤسس إجماعًا وطنيًّا بخصوصها، ويساهم في حشد الطاقات والكفاءات والموارد والإمكانات الوطنية اللازمة؛ لتحقيق الأمن وصونه، وتعزيزه بصورة دائمة ويقظة.

وتشير خبرة الدول صغيرة الحجم، الرائدة في هذا المجال، إلى أن هناك مجموعة من الآليات التي تُساهم في بناء وتأصيل وتقوية الشعور الوجداني والوعي المجتمعي بقدسيَّة الأمن، وذلك من خلال وضع وتبني عقيدة استراتيجية، طويلة المدى، لبناء «الجبهة الداخلية» وتعزيزها، تتضمن أبعادًا سياسية، وإعلامية، وثقافية، وتعليمية، ودينية، تصبُّ في اتجاه التحفيز المستمر على أهمية وقيمة مفهوم « قدسيَّة الأمن»، ومحاربة الممارسات الفئوية، وتفعل قوة القانون وتدعم هيبة الدول، والشفافية في تحديد مصادر التهديد وأسبابه الثابتة والمتغيرة، للأمن الوطني: داخليًّا، وإقليميًّا، ودوليًّا.

- الحفاظ على التوازن الإستراتيجي للدولة داخليًّا وخارجيًّا، لاسيما وقت الأزمات وحالات الطوارئ غير المسبوقة.
- الاستعداد الاستباقي وامتلاك زمام المبادرة والسبق الإستراتيجي؛ للتصدي للتحديات المرجحة والتهديدات المحتملة، مثل: الحرب

السيبرانية، والحرب الهجينة وغيرهما، بما يُمكن الدولة من تأمين القدرة على التنبؤ والاستشعار والمبادرة والتأثير، بحيث تكون قادرة على التكيف السريع مع أية تطورات، والتعامل المرن مع المنعطفات الإستراتيجية التي تتَّسم بدرجة عالية من التعقيد والاضطراب.

- صيانة التحالفات الإستراتيجية للكويت، بما يُعظم الفرص المتاحة، ويقلل ويوزع المخاطر، والكلفة الاقتصادية، والسياسية والمعنوية.
- الرصد المستمر للمستجدات الخارجية، والربط الدائم بينها وبين التطورات الحاصلة على المستوى الداخلي؛ بغية تطوير سيناريوهات واقعية وبدائل عملية لمجابهة التَّحديات والتَّصدي للتهديدات.
- تبني نظرة شمولية للأمن، تجاوز البُعْد العسكري التقني للأمن، والنظر إلى الواقع الأمني ككل متكامل حيث الأمن العسكري والسياسي يرتبطان ارتباطًا وثيقًا ومتبادلًا مع الجوانب الاقتصادية، والثقافية والاجتماعية، والتعليمية، والبيئية، بل وربطه بالسياسات العلمية والتكنولوجية، وبحجم ونوعية التركيبة السكانية بأبعادها السياسية والاجتماعية، وبالحد الأدنى اللازم من الإجماع والوفاق القومي حيث ينظر لكافَّة هذه الأمور في تفاعلاتها المتبادلة باعتبارها محددات للأمن الوطني للدولة.
- تفحص طبيعة وماهية التهديدات التي على الدولة مواجهتها في الدَّاخل والخارج، والتمييز بين الثابت والمتغير منها، وأولويات التعامل معها.
- تعظيم الاستفادة من مراكز الدراسات والبحوث الإستراتيجية والجامعات في رصد وتشخيص وتحليل واستشراف كل ما يتصل بقضايا

الأمن الوطني، من خلال عقد مؤتمرات وندوات سنوية ودورية، تناقش التحديات والمخاطر الأمنية الراهنة، وتقييم إستراتيجية الأمن الوطني للدولة في ضوء هذه التطورات، وتضع التوصيات المناسبة؛ لإعادة هيكلتها، وتطويرها على نحوٍ يكفل مواجهة تلك المخاطر والتحديات، بالكفاءة والفاعلية المطلوبة، وفي الوقت المناسب.

ومن المهم أن تضمَّ هذه المؤتمرات والندوات كبار قادة المؤسسات السياسية والأمنية والعسكرية في الدولة، ونخبة من المفكرين والخبراء والباحثين المعنيين بالشؤون الإستراتيجية: المحلية والإقليمية والدولية.

خلاصة القول: إنَّ عام ٢٠٢١ سيكون بتطوراته وأحداثه عامًا تأسيسيًّا لمسار الأمن القومي الكويتي سيمتدُّ إلى ١٠ سنوات، وقد حمل العام الفائت ٢٠٢٠ إرهاصات تحولات نوعية وتغيرات جوهرية، ولذلك فإن التخطيط المبكر والتحوط الاحترازي والتحرك الاستباقي سيوفر للكويت القدرة على استيعاب المتغيرات الجديدة في البيئة الإقليمية والدولية، وسيمكنها من التحلي بالمرونة اللازمة لمزيد من رشادة صياغة البدائل، وفاعلية صنع واتخاذ القرار، وذلك مصداقًا للقاعدة الذهبية بأنَّ (العرق في التدريب وقت السلم يقلل الدماء وقت الحرب).

وفي ضوء ذلك، فإن دولة الكويت باتت مطالبةً أكثر من أي وقت مضى، ببلورة رؤية استراتيجية واضحة المعالم، ومحددة الأهداف، وعملية الوسائل والأدوات، بشأن كيفية تعظيم الفرص إلى حدها الأعلى، وتقليص التحديات الماثلة أو المتوقعة إلى حدها الأدنى، لمواجهة التطورات الإقليمية، والمستجدات الدولية، على كافَّة الصُعد: السياسية والأمنية والاقتصادية الإقليمية، والتي حملت وما تزال في طياتها دلالات بالغة، وتأثيرات جوهرية محتملة على الأمن الوطني الكويتي.

قائمة المراجع

أولاً ـ المراجـع العربية.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

أولاً: المراجع العربية:

أ) - الكتب:

- المزيني، خالد، الموقف الإماراتي من ثورات الربيع العربي، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، يونيو ٢٠١٣م).
- تامن، رونالد وآخرون، نظرية تحول القوة: رؤية جديدة للعالم في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: محمد محمود مصطفى وأشرف محمود سنجر، (الكويت: دار العلم للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٧م).
- علي، إبراهيم حسن، الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، ١٩٨٢م).
- قسوم، سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠١٨م).

ب) - الدوريات العلمية:

- الحربي، سليمان عبد الله: «مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (١٩)، صيف ٢٠٠٨م، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

- حمشي، محمد: «مدرسة باريس للدراسات الأمنية وإشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية»، مجلة «السياسة الدولية»، العدد (٢١٢)، أبريل ٢٠١٨م.
- خليفة، سالي إسحق: «الاتجاهات الحديثة في دراسات الأمن الدولي»، مجلة «النهضة»، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠١٣م، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

وكالات الأنباء والصحف والمواقع الإلكترونية:

https://www.csb.gov.kw

- سروت جاهان وكي وانغ: «سؤال كبير عن الدول الصَّغيرة»، تقرير المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي للعام ٢٠١٣، سبتمبر ٢٠١٣م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

I) - Books:

- A.K. Hey Jeanne (ed). Small States in World Politics: Explaining Foreign Policy Behavior. (Boulder: Lynne Rienner. 2003).
- Bigo. Didier and Anastassia. Tsoukala (eds.). Terror. Insecurity and Liberty. (New York: Routledge. 2008).
- Booth. Ken. Theory of World Security. (Cambridge: Cambridge University Press. 2007.
- Booth. Ken. (ed.). Critical Security Studies and World Politics. (Boulder. CO: Lynne Rienner Publishers. Inc.. 2005).
- Buzan. Barry. People. States. and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era. (Boulder. CO: Lynne Rienner Publishers. Inc.. 1991).
- I.Zertman. William "Collapsed States: the Disintegration and Restoration of Legitimate Authority". (Boulder. CO:Lynne Reiner. 1995).
- Rotberg. Robert. when States Fail: Causes and Consequences. (Princeton: Princeton University Press. 2004).

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

II) - Periodicals:

- Katzenstein. Peter J.: "Small States and States Revisited". New Political Economy. VOL.8. No.1. 2003. p p 9-10

- Krasner. Steven." Sharing Sovereignty: New Institutions for Collapsed and Failing States". International Security. Vol.29. N0.2. 2004.

الهوامش:

1. Rotberg. Robert. (when States Fail: Causes and Consequences. 2004) p19. I.Zertman. William " Collapsed States: the Disintegration and Restoration of Legitimate Authority". (Boulder. 1995). pp 2-3. Krasner. Steven." Sharing Sovereignty: New Institutions for Collapsed and Failing States". International Security. Vol.29. N0.2. 2004. pp 85-120

٢. الحربي، سليمان عبد الله: «مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر»، المجلة العربية للعلوم السياسية، صيف ٢٠٠٨م، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص ١٩.

٣. لمزيد من التفصيل، انظر: خليفة، سالي إسحق: «الاتجاهات الحديثة في دراسات الأمن الدولي»، مجلة «النهضة»، أكتوبر ٢٠١٣م، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ٢-٣. وقسوم، سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، (أبو ظبي، ٢٠١٨م)، ص٨.

٤. حمشي، محمد: «مدرسة باريس للدراسات الأمنية وإشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية»، مجلة «السياسة الدولية»، العدد (٢١٢)، أبريل ٢٠١٨م، ص ١٧٦.

٥. المرجع السابق، ص ١٧٧.

6. Bigo. Didier and Anastassia .Tsoukala (eds.). Terror. Insecurity and Liberty. (New York: 2008). pp6-7.

7. Booth. Ken. Theory of World Security (Cambridge: 2007). p110. Booth. Ken (ed.) Critical Security Studies and World Politics (Boulder. CO: 2005). pp 71-78.

8. Buzan. Barry. People. States. and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era. (Boulder. CO: 1991). 18-19.

٩. تامن، رونالد وآخرون، نظرية تحول القوة: رؤية جديدة للعالم في القرن الحادي والعشرين ترجمة: محمد محمود مصطفى وأشرف محمود سنجر، (الكويت: ٢٠٠٧م)، ص ٢٣ و٢٤.

10. Hey. A.K. Jeanne (ed). Small States in World Politics: Explaining Foreign Policy Behavior (Boulder: 2003). pp 2-4.

١١. علي، إبراهيم حسن، الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج، (بيروت: ١٩٨٢م)، ص٣٤.

١٢. المزيني، خالد، الموقف الإماراتي من ثورات الربيع العربي»، (الدوحة: يونيو ٢٠١٣م)، ص ٦.

13.. Katzenstein. Peter J: "Small States and States Revisited". New Political Economy. VOL.8. No.1. 2003. p p 9-10

١٤. جاهان، سروت ووانغ، كي: «سؤال كبير عن الدول الصغيرة»، تقرير المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي للعام ٢٠١٣، سبتمبر ٢٠١٣م، ص ١١.

15. https://www.csb.gov.kw

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية